الهيئة الوطنية للنزاهة
والوقاية من الرشوة ومحاربتها
INPPLC

بلاغ صحفي

الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها

تقدم رؤيتها المؤسساتية لتعزيز نزاهة الانتخابات

"نزاهة الانتخابات مسؤولية مشتركة، والمشاركة النزيهة أساس الثقة في الاختيار الديمقراطي"

في إطار اضطلاعها بمهامها الدستورية والقانونية في مجال النزاهة والوقاية من الفساد ومكافحته والإسهام في تخليق الحياة العامة، أعدت الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها رؤية مؤسساتية متكاملة في مجال نزاهة الانتخابات، وذلك انطلاقا من اعتبار الاستحقاقات الانتخابية إحدى اللحظات الأساسية التي تتجسد فيها قيم النزاهة والمسؤولية والمواطنة، ويتحدد من خلالها جانب أساسي من منسوب الثقة في المؤسسات وفي الفعل السياسي.

ويأتي إعداد هذه الرؤية في سياق وطني يتسم بالاستعداد للاستحقاقات الانتخابية ليوم 23 شتنبر 2026، وبما تقتضيه هذه المرحلة من تعبئة جماعية لتعزيز الثقة في العملية الانتخابية وتحصينها من مختلف الممارسات التي قد تمس بنزاهتها؛ وهو سياق تؤطره، على وجه الخصوص، التوجيهات الملكية السامية الواردة في خطاب العرش لسنة 2025، والتي أكدت على ضرورة توفير المقومات الكفيلة بإنجاح هذه الاستحقاقات التشريعية، من خلال الدعوة إلى **"ضرورة توفير المنظومة العامة المؤطرة لانتخابات مجلس النواب" و"(..) الإعداد الجيد للانتخابات التشريعية المقبلة"**، بما يجعل من تعزيز النزاهة وترسيخ الثقة وتوسيع المشاركة المواطنة مسؤولية جماعية تتقاطع فيها أدوار مختلف المؤسسات والفاعلين.

وتنطلق رؤية الهيئة من اعتبار النزاهة الانتخابية شرطا بنيويا لترسيخ الاختيار الديمقراطي وضمان شرعية وفعالية المؤسسات التمثيلية، وأنها لا تختزل في سلامة عملية الاقتراع في

معناها الضيق، وإنما تشكل منظومة متكاملة من القواعد والضمانات يتعين تفعيلها بصورة منسجمة على امتداد مختلف مراحل العملية الانتخابية. ذلك أن اختلال هذه المنظومة لا يقف أثره عند حدود الانتخابات، وإنما يمكن أن يمتد إلى الثقة في الأحزاب والمؤسسات التمثيلية، وأن يسهم في تغذية العزوف السياسي، ولا سيما لدى الشباب.

ومن هذا المنطلق، تعتبر الهيئة أن تعزيز نزاهة الانتخابات يشكل فرصة حقيقية لإعادة بناء الثقة السياسية وإعطاء معنى أقوى للمشاركة المواطنة. وهو ما يستدعي تجاوز منطق التدخل بعد وقوع الاختلال إلى مقاربة وقائية واستباقية تعزز الشفافية والمساءلة، وتقوي أدوار المؤسسات المستقلة، وتوسع دائرة انخراط الفاعلين السياسيين والمجتمع المدني والإعلام، وتدعم ثقافة احترام المنافسة وقبول النتائج.

من حماية الاقتراع إلى حماية نزاهة المسار الانتخابي برمته

تكشف الرؤية المؤسساتية للهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، أن التحدي المرتبط بنزاهة الانتخابات لم يعد مقتصرا على توفير القواعد القانونية المنظمة للاقتراع، بقدر ما يرتبط بفعالية تنزيل هذه القواعد وقدرة المنظومة على الوقاية من مخاطر الفساد والتصدي لها في مختلف مراحل العملية الانتخابية.

وتسجل رؤية الهيئة الوطنية للنزاهة أن المغرب يتوفر على إطار دستوري وتشريعي ومؤسساتي متقدم، غير أن بعض الفجوات القائمة بين النص والممارسة تستدعي مواصلة العمل، ولا سيما في مواجهة تأثير المال والنفوذ المحلي، وضمان الحياد، وتقوية القدرات التنظيمية للأحزاب، وتعزيز فعالية آليات الرقابة، فضلا عن مواكبة التحولات التي يعرفها الفضاء الرقمي وتأثيرها المتزايد على الممارسة الانتخابية.

كما تبرز هذه الرؤية الحاجة إلى مقاربة مندمجة تربط التشريع الانتخابي بباقي القوانين ذات الصلة بالشفافية والمساءلة، وتعزز التنسيق بين المؤسسات، مع إيلاء أهمية خاصة لتخليق الحياة السياسية، وضبط تدبير التزكيات الحزبية، وتحقيق التوازن بين مكافحة التضليل وحماية حرية التبليغ.

وبذلك، لا تتعامل الهيئة مع النزاهة الانتخابية باعتبارها مسألة ظرفية مرتبطة بيوم الاقتراع، وإنما باعتبارها مسارا متكاملا تتداخل فيه الوقاية والشفافية والرقابة والإنفاذ

والمساءلة، وتتحمل مسؤوليته، كل من موقعه وفي حدود اختصاصاته، الإدارة والقضاء وهيئات الحكامة والفاعلون السياسيون والمجتمع المدني والإعلام والمواطنون.

الوقاية قبل المخالفة، والنزاهة قبل الجزاء

تؤكد الهيئة الوطنية للنزاهة، من خلال رؤيتها، على أهمية تعزيز البعد الوقائي في معالجة مخاطر الفساد الانتخابي. ففعالية المنظومة لا تقاس فقط بعدد المخالفات التي تتم معاينتها أو العقوبات التي تصدر بشأنها، وإنما كذلك بقدرتها على منع الممارسات المخلة بالنزاهة قبل وقوعها، والكشف المبكر عن مواطن الخطر، وتقليص الفرص التي تسمح للمال أو النفوذ أو المصالح غير المشروعة بالتأثير على الإرادة الحرة للناخبين وعلى سلامة المنافسة الانتخابية.

ويكتسي هذا التحول من المقاربة اللاحقة إلى الوقاية الاستباقية أهمية أكبر بالنظر إلى ما تطرحه أفعال الفساد الانتخابي من صعوبات على مستوى الإثبات، في عدد من الحالات، وما قد يترتب عن ذلك من صعوبات في معالجة الشكايات والطعون، فضلا عن محدودية الأثر الردعي في بعض الحالات.

ومن هنا، فإن بناء انتخابات أكثر نزاهة يقتضي الجمع بين وضوح القاعدة القانونية، وفعالية الرقابة، وسرعة الإنفاذ، والوقاية من المخاطر، وإتاحة المعلومات، وترسيخ ثقافة جماعية رافضة للفساد الانتخابي.

تكامل المؤسسات شرط لفعالية منظومة النزاهة الانتخابية

تؤكد الرؤية المؤسساتية أن نزاهة الانتخابات لا يمكن أن تكون مسؤولية مؤسسة واحدة، بالنظر إلى تعدد المتدخلين وتكامل أدوارهم.

فالإطار المؤسساتي الوطني يقوم على تعدد الفاعلين بأدوار متكاملة، حيث تسهم الإدارة والقضاء وهيئات الرقابة المالية ومؤسسات الحكامة والمجتمع المدني، كل من موقعه وفي نطاق اختصاصاته، في تأطير العملية الانتخابية وتعزيز ضمانات نزاهتها. ويشكل هذا التنوع المؤسسي رصيدا مهما للمنظومة الوطنية، بما يتيحه من تضافر للاختصاصات وتكامل للتدخلات، وبما يعزز قدرتها على مواكبة مختلف مراحل العملية الانتخابية، ويدعم الثقة في سلامتها ومصداقيتها.

وفي هذا الإطار، تؤكد الهيئة الوطنية للنزاهة أهمية تعزيز وتوطيد هذا التكامل، في ظل ما يوفره الإطار الدستوري والقانوني والقضائي من ضمانات للحياد المؤسساتي ولسلامة المسلسل الانتخابي، وبما يعزز ثقة الفاعلين السياسيين والمواطنين فيه، مع إيلاء أهمية خاصة للضمانات الكفيلة بصون الموارد العمومية من أي توظيف لأغراض انتخابية.

الهيئة: الوقاية من الفساد الانتخابي جزء من مسؤوليتنا في تخليق الحياة العامة

تعتبر الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها نفسها معنية بالإسهام في المقاربة الوقائية لنزاهة الانتخابات، انطلاقا من اختصاصاتها الدستورية والقانونية في مجال تخليق الحياة العامة والوقاية من الفساد ومكافحته وتقييم السياسات العمومية ذات الصلة.

وتتمثل مساهمتها، على وجه الخصوص، في رصد وتحليل مخاطر الفساد المرتبطة بالعملية الانتخابية، واقتراح الإصلاحات التشريعية والمؤسساتية الكفيلة بتعزيز النزاهة الانتخابية، والإسهام في نشر ثقافة النزاهة والشفافية داخل الحياة السياسية، وتعزيز التنسيق والتكامل مع المؤسسات المعنية، فضلا عن تلقي ومعالجة الشكايات والتبليغات والمعلومات ذات الصلة بأفعال الفساد الانتخابي طبقا للقانون.

ومن هذا المنظور، أكدت الهيئة أن تدخلها لا يحل محل اختصاصات المؤسسات والهيئات الأخرى ولا يتداخل معها، وإنما يندرج ضمن منطق التكامل المؤسساتي الذي يجعل الوقاية من الفساد وحماية نزاهة العملية الانتخابية مسؤولية تتضافر في الاضطلاع بها مختلف المؤسسات والهيئات الوطنية المختصة.

الفضاء الرقمي، مجال جديد لحماية نزاهة الاختيار

وتولي رؤية الهيئة أهمية خاصة للتحولات التي أدخلها الفضاء الرقمي على الممارسة الانتخابية، بالنظر إلى ما تتيحه التكنولوجيا ووسائل التواصل من إمكانات واسعة للتواصل والمشاركة والوصول إلى المعلومات، وما قد يصاحب ذلك، في المقابل، من مخاطر جديدة تستدعي تطوير أدوات الوقاية والرصد والمواكبة.

وترى الهيئة أن تطور الممارسة الانتخابية في بعدها الرقمي يفرض مقاربة شاملة تتجاوز التدخلات الظرفية إلى بناء شروط النزاهة على مستوى مختلف مراحل العملية الانتخابية،

بما يسمح بمواكبة التحولات الجديدة دون المساس بالحقوق والحريات التي تشكل بدورها إحدى ضمانات سلامة الاختيار الديمقراطي.

المشاركة النزيهة: من حق انتخابي إلى مسؤولية مواطنة

إن حماية نزاهة الانتخابات، في تصور الهيئة، لا يمكن أن تتحقق بالقوانين والمؤسسات والرقابة وحدها؛ لأن نزاهة الانتخابات تُبنى أيضا بالسلوك الفردي والجماعي؛

فمثلما تقع على المؤسسات مسؤولية ضمان شروط المنافسة النزيهة، وعلى الفاعلين السياسيين مسؤولية احترام قواعدها، فإن للمواطن دورا أساسيا في حماية حرية اختياره وصيانة صوته من كل أشكال التأثير غير المشروع.

ومن هنا، تدعو الهيئة الوطنية للنزاهة إلى جعل الاستحقاقات الانتخابية مناسبة لترسيخ مشاركة مواطنة حرة وواعية ومسؤولة ونزيهة؛ مشاركة لا تقبل أن يتحول الصوت الانتخابي إلى موضوع للمقايضة أو المنفعة، ولا تسمح بأن يحل المال أو النفوذ محل الاقتناع والاختيار الحر.

فالمشاركة النزيهة ليست مجرد ممارسة لحق التصويت، وإنما هي مساهمة مباشرة في حماية قيمة هذا الحق، وفي ضمان أن تعبر المؤسسات المنتخبة بصورة ذات مصداقية عن الإرادة الحرة للمواطنين.

النزاهة مسؤولية الجميع

إن الرهان الذي تطرحه نزاهة الانتخابات يتجاوز، في نهاية المطاف، سؤال المخالفات والتجاوزات الانتخابية والعقوبات المقررة لها، ليطرح سؤالا أعمق يتعلق بحماية المنافسة السياسية من تأثير المال والمصالح غير المشروعة، وجعل الانتخابات لحظة لتعزيز الثقة في المؤسسات بدلا من أن تكون مناسبة لتغذية الشك أو العزوف.

وتعتبر الهيئة أن هذا الأمر يقتضي بناء مسؤولية مشتركة تتضافر فيها أدوار الإدارة والمؤسسات والأحزاب والمترشحين والإعلام والمجتمع المدني والمواطنين.

فالإدارة مسؤولة عن الحياد، والمؤسسات الرقابية مسؤولة عن فعالية الرقابة، والفاعلون السياسيون مسؤولون عن نزاهة المنافسة، والإعلام والمجتمع المدني شريكان في اليقظة

والتوعية، والمواطن مدعو إلى حماية حرية اختياره وعدم السماح بالاتجار بصوته أو التأثير غير المشروع في إرادته.

وبهذه المسؤولية المشتركة يمكن أن تتحول الانتخابات، كما تؤكد رؤية الهيئة الوطنية للنزاهة، إلى لحظة لتجديد المشروعية التمثيلية، وإعادة الاعتبار للفعل السياسي والمشاركة المواطنة.

"دليل الناخب إلى انتخابات نزيهة": من الرؤية المؤسساتية إلى الممارسة المواطنة

وبالموازاة مع هذه الرؤية المؤسساتية، وحرصا منها على ترجمة مرتكزاتها إلى أداة عملية مبسطة في متناول المواطنات والمواطنين، أعدت الهيئة «دليل الناخب إلى انتخابات نزيهة»، باعتباره أداة للتوعية والمواكبة، تروم الإسهام في ترسيخ ثقافة النزاهة الانتخابية وتعزيز المشاركة المواطنة الواعية والمسؤولة.

ويقدم الدليل، بلغة مبسطة ومباشرة، مجموعة من المعلومات والتوجيهات التي تساعد الناخب على التعرف على حقوقه وواجباته والضمانات المحيطة بممارسة حقه الانتخابي، وعلى بعض الممارسات التي يمكن أن تمس بحرية الاختيار أو بنزاهة العملية الانتخابية، فضلا عن التعريف بسبل التبليغ عن المخالفات ذات الصلة.

وتتوخى الهيئة من خلال هذا الدليل جعل الناخب فاعلا في حماية نزاهة الانتخابات، انطلاقا من أن صيانة حرية الاختيار لا تتوقف عند توفير الضمانات القانونية والمؤسساتية، وإنما تقتضي كذلك وعيا مواطنا بقيمة الصوت الانتخابي ورفض كل ممارسة من شأنها التأثير غير المشروع فيه. ومن ثم، يشكل الدليل امتدادا عمليا للرؤية المؤسساتية للهيئة، وينقل سؤال النزاهة من مستوى القواعد والمؤسسات إلى مستوى السلوك والممارسة والمشاركة المواطنة.

نداء من أجل مشاركة نزيهة

وانطلاقا من ذلك، توجه الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها دعوتها إلى مختلف الفاعلين والمواطنات والمواطنين إلى جعل النزاهة التزاما جماعيا يواكب العملية الانتخابية في جميع مراحلها.

وتدعو الهيئة إلى مشاركة حرة، واعية ومسؤولة، يكون فيها الاختيار مبنيا على الاقتناع لا على المقابل، والصوت تعبيرا عن الإرادة الحرة الواعية، وتكون فيها المنافسة قائمة على البرامج والثقة لا على المال أو النفوذ غير المشروع.

كما تدعو مختلف الفاعلين إلى الإسهام، كل من موقعه، في الوقاية من الممارسات الماسة بنزاهة الانتخابات، وعدم التساهل معها، وفي استعمال الآليات القانونية والمؤسساتية المتاحة للتبليغ عنها كلما توافرت معلومات أو معطيات موثوقة بشأنها.

إن نزاهة الانتخابات لا تبدأ يوم الاقتراع ولا تنتهي بإعلان النتائج؛ إنها ثقافة وممارسة ومسؤولية مستمرة، تبدأ بنزاهة القوانين، وتمر بنزاهة المؤسسات والفاعلين، وتكتمل بنزاهة المشاركة والاختيار.

ومن هذا المنطلق، تؤكد الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها أن كل صوت حر هو مساهمة في حماية نزاهة الانتخابات، وكل مشاركة نزيهة هي مساهمة في بناء الثقة، وكل رفض للفساد الانتخابي هو دفاع عن قيمة الاختيار الديمقراطي وعن مصداقية المؤسسات.

نزاهة الانتخابات مسؤولية مشتركة، والمشاركة النزيهة مسؤولية مواطنة.